الغاية فانها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من غير اقتدائه بمن
تبقى قابلة للتغير بطريان اقامته او سفره او اقتدائه والثالثة من المسائل اذا تذكر المصلي
بعد اتمام الصلوة والقعود قدر التشهد انه تعلق عليه سجدة التلاوة فعاد اليها اي ليسجد
التلاوة بان يسجدها وتنقضي بذلك القعدة وارتفعت لعوده الذي هو محلها قبلها فان
محل التشهد سواء كان للصلوة او للتلاوة هو القعود الاخير اما سجود الصلوة فظاهر
واما سجود التلاوة فلانه من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فانه لاحق
آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة
فسدت صلوته بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد حيث لا تفسد
صلوته لما تلوا والرابعة من المسائل اذا اتم المصلي في القعدة الاخيرة كما ينبغي فلما انتهى
فحين انتبه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته وذلك
لان الاتمام في الصلوة حالة التوم لا يحتسب ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار لكون
وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام وركع او سجد نائما وهذا في الجملة
والقراءة والركوع والسجود متقرر واما القعدة فلا نقض فيها فقيل انها تعتد من
التمام لانها ليست كسائر الاركان لان بناءها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف
سائر الاركان لان بناءها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرنا هنا لان تمام
اجزاء العبادة فلا تتأدى بلا اختيار فلا اختيار للتمام والى التوازل رجل افتتح قائما
فقرأ هو نائم يجوز بخلاف القراءة لان الشرع جعل التمام كالمنتهية تعظيما لامر الصلوة الحديث
وبه فارق الطلاق لا يرى كان المجنون والصبي لو صليا كانت صلاتهما جايزة ولو طلقا
لم يجز قال صاحب الهداية في التجنيس في اختاراته لا يجوز لان الاختيار شرط ابدا في العبادة
ولم يوجد قال الامام والاوجه اختيار الفقيه يعني ابا الليث صاحب التوازل لان
الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف لا يرى انه لو ركع وسجد فصلاة
عن فعله كل الذهول يخرجه انتهى والجواب انا نمنع كونه لا اختيار في الابتداء كما في
ولا نسلم ان الذاهل غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسألة في
وقوع بعض الاعمال في الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح خصوصا
في ليالي الصيف والكثير عن هذه المسألة غافلون **والسابعة** من الفرايض في بيان
بيان الفرايض الستة المتفق عليها شرع في بيان الفرض المختلف فيها احدها على التمام
وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله
ابو حنيفة كما تقدم حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد وتكلم
عامدا في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوته بالاتفاق تم الجميع

فرايضها

فرايضها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من غير اقتدائه بمن
تبقى قابلة للتغير بطريان اقامته او سفره او اقتدائه والثالثة من المسائل اذا تذكر المصلي
بعد اتمام الصلوة والقعود قدر التشهد انه تعلق عليه سجدة التلاوة فعاد اليها اي ليسجد
التلاوة بان يسجدها وتنقضي بذلك القعدة وارتفعت لعوده الذي هو محلها قبلها فان
محل التشهد سواء كان للصلوة او للتلاوة هو القعود الاخير اما سجود الصلوة فظاهر
واما سجود التلاوة فلانه من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فانه لاحق
آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة
فسدت صلوته بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد حيث لا تفسد
صلوته لما تلوا والرابعة من المسائل اذا اتم المصلي في القعدة الاخيرة كما ينبغي فلما انتهى
فحين انتبه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته وذلك
لان الاتمام في الصلوة حالة النوم لا يحتسب ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار لكون
وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام وركع او سجد نائما وهذا في الجملة
والقراءة والركوع والسجود متقرر واما القعدة فلا نقض فيها فقيل انها تعتد من
التمام لانها ليست كسائر الاركان لان بناءها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف
سائر الاركان لان بناءها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرنا هنا لان تمام
اجزاء العبادة فلا تتأدى بلا اختيار فلا اختيار للتمام والى التوازل رجل افتتح قائما
فقرأ هو نائم يجوز بخلاف القراءة لان الشرع جعل التمام كالمنتهية تعظيما لامر الصلوة الحديث
وبه فارق الطلاق لا يرى كان المجنون والصبي لو صليا كانت صلاتهما جايزة ولو طلقا
لم يجز قال صاحب الهداية في التجنيس في اختاراته لا يجوز لان الاختيار شرط ابدا في العبادة
ولم يوجد قال الامام والاوجه اختيار الفقيه يعني ابا الليث صاحب التوازل لان
الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف لا يرى انه لو ركع وسجد فصلاة
عن فعله كل الذهول يخرجه انتهى والجواب انا نمنع كونه لا اختيار في الابتداء كما في
ولا نسلم ان الذاهل غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسألة في
وقوع بعض الاعمال في الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح خصوصا
في ليالي الصيف والكثير عن هذه المسألة غافلون **والسابعة** من الفرايض في بيان
بيان الفرايض الستة المتفق عليها شرع في بيان الفرض المختلف فيها احدها على التمام
وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله
ابو حنيفة كما تقدم حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد وتكلم عامدا
في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوته بالاتفاق تم الجميع

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)